سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية.

Ways of economic diversification to diversify development and to alleviate the continuing oil shocks in Algeria in light of some international experiences.

أ.إسماعيل صاري [1] أ. بوضياف مختار [2]

[1] أستاذ مساعد-أ، بجامعة سطيف1 sari.sml.84@gmail.com

[2] أستاذ مساعد-أ، بجامعة البويرة. mr.boudiaf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/09/26 تاريخ القبول: 2019/01/26 تاريخ النشر: 2019/02/01

مستخلص:

يعد الاقتصاد الأكثر تنويعاً أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة، وبذلك تتوطد العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي. كما أن التنويع الاقتصادي من خلال تنويع الإنتاج أو تنويع الصادرات ليس بالشرط الضروري ولا الكاف لتحقيق التنمية المتنوعة، وإنما هناك عوامل أخرى أبعد من ذلك، منها الاستثمار المستدام في الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي أو البنى التحتية، وممارسات الاقتصاد الكلي الصحيحة، ووجود إطار مؤسساتي عصري ومرن. ضمن هذا الإطار فإن الجزائر تحظى بقاعدة موارد غنية ومتنوعة (النفط الخام، الغاز، المعادن، الأراضي الفلاحية، مصادر الطاقات البديلة كطول الشريط الساحلي ودرجات الحرارة، القوة العاملة الوطنية ...)، تمكنها الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة ومنكشف كلياً على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية إلى اقتصاد حر موجّه نحو النمو، والانتقال من اعتماد مفرط على النفط إلى تنويع اقتصادي وتنمية متنوعة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المتنوعة، الصدمات النفطية.

Abstract:

A more diversified economy is more capable of creating career opportunities for future generations, less vulnerable to shocks, shocks and economic cycles, and greater capacity to generate and increase value added, thereby strengthening the relationship between diversification and economic growth. Economic diversification through diversification of

production or export diversification is not a necessary and insufficient condition for diversified development. There are other factors beyond that, including sustainable investment in human resources, social capital or infrastructure, sound macroeconomic practices, and a modern institutional framework And flexible. Within this framework, Algeria has a rich and varied resource base (crude oil, gas, minerals, agricultural land, alternative sources of energy such as coastline and temperature, national labor force ...), enabling it to move from a state-controlled, Fuels in international markets to a free, growth-oriented economy, and the shift from over-reliance on oil to diversified economic diversification and development.

Keywords: *economic diversification, diversified development, oil shocks*

الاستاذ المرسل: إسماعيل صاري. sari.sml.84@gmail.com

مقدمة:

يعتبر النفط من بين أهم السلع في الأسواق العالمية حاليا، لما له من تأثير على سياسات الدول المصدرة منها أو المستوردة على حد السواء، ولا سيما بالنسبة للدول المنتجة التي تعتمد على عائدات هذه السلعة كمصدر أساسي للعملة الصعبة ومورد رئيسي ومهم لتمويل موازناتها العامة، غير أن أسعار هذه المادة الإستراتيجية تتسم بعدم الثبات عموما، الأمر الذي جعل من اقتصاديات الدول النفطية وهو حال الجزائر مهددة بهزات

ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط. وبهذا فإنه صار لزاما على هذه الدول العمل على تنويع مصادر الدخل لمواجهة خطورة

الاعتماد المفرط على ما تجود به حقول المحروقات من نفط وغاز.

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. ويمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.

أدت الصدمات الاقتصادية وتسارع وتيرة تخفيف قيود التجارة وتخفيض التصنيع قبل الأوان إلى تقييد التنوع الاقتصادي وإحداث فرص العمل الرسمي. وتشير الدراسات منذ السبعينيات إلى أنّ كلّ ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضّعف، وأنّ انخفاض الأسعار إلى النصف وبقاءها كذلك لمدّة أطول، يؤدّي إلى تحفيز النمو. الصدمة النفطية الأخيرة بداية من 2014 التي كانت أكثر الصدمات النفطية حدة، وضعت الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر في وضع مالي عسير وأمام الكثير من التحديات، مما حتم علها إعادة النظر في نماذجها الاقتصادية بالاتجاه نحو سياسات اقتصادية تتنوع فيها القاعدة الإنتاجية كما تتنوع فيها مصادر الدخل والثروة.

في نفس السياق، يثير اعتماد اقتصاد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط اثنين من التحديات الرئيسية أمام صناع السياسات. فالتحدي الأول هو كيف ينبغي لهم انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتماد البلاد الكبير حاليا على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمية. والتحدي الثاني هو كيف يمكنهم مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت على الاعتماد الحالي على المصدر الوحيد للإيرادات (قطاع المحروقات). نحاول أن نعالج هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولا: التنويع الاقتصادي: أهميته؛ أنماط التنويع الاقتصادي مع بعض التجارب الدولية في التنويع؛

ثانيا: أهم الصدمات النفطية، وانعكاسات الصدمة الأخيرة على الاقتصاد الجزائري؛

ثالثا: تنويع التنمية أو التنمية المتنوعة؛

رابعا: واقع مؤشرات التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر؛

أولا: التنويع الاقتصادي: أهميته؛ أنماط التنويع الاقتصادي مع بعض التجارب الدولية في التنويع.

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر)، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنويع

الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد

المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً .أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.[1]

ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنويع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، والتنويع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

وهناك أيضا اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي. يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو، التي ترى في التخصص(انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرًا للنمو الاقتصادي (تستند إلى ارتفاع كفاءة استخدام الموارد المتاجر بها على المستوى الدولي)، ويتمثل الاتجاه الثاني في دراسات عديدة تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من

المنتجات والقطاعات والنشاطات.

2- أهمية التنويع الاقتصادي:

2-1- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للنمو الاقتصادي: يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية:[2]

- تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال زيادة معدلات النمو.
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي.[3]
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات.
- توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية.
- توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.

2-2- أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا. أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي... هذه المنافع بالإضافة إلى الإرادة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية.[4]

سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج . ويعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد. [5]
أما بالنسبة للاعتماد المفرط على النفط فيمكن أن ننظر إليها من الجوانب التالية:

- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.[6]

3- أنماط التنويع الاقتصادي مع بعض التجارب الدولية في التنويع.

3-1- أنماط التنويع الاقتصادي: هناك العديد من الأنماط نذكر أهمها كما يلي:

- **تنويع النشاط الإنتاجي:** إن الاقتصادات ذات الحجم الكبير ترتبط أساسا بعدد كبير من مصادر الإنتاج. إذن نجد العلاقة قوية جدا بين التنوع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.[7]
- **التنويع التجاري:** يرتبط هذا النمط من أنماط التنويع الاقتصادي بالدخل الفردي، حيث يكون هناك تنويع اقتصادي إذا كان الدخل الفردي الإجمالي يتراوح بين 25000$ و 30000$.[8]
- **تنويع القطاعات التنافسية:** الاقتصادات الأكثر تنوعا، هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي. وأن هذه النتيجة تحكمها سعر المنتج وأسعار السلع البديلة له.[9]

- **تنويع الأصول (الموجودات):**تقسيم أصول أيّ دولة إلى ثلاثة أنواع؛ الطبيعية، والمنتجة، وغير الملموسة.[10]

2-3- بعض تجارب تنويع النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.

يمثل تنويع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. فقليلة هي البلدان التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، لاسيما عندما كان إنتاجها من النفط لايزال وفيرا ويكفيها لفترة طويلة. وهناك عدد من العقبات الرئيسية التي غالبا ماتعيق التنويع، كالتقلبات الاقتصادية الناشئة عن الاعتماد على الإيرادات النفطية. وربما تكون ماليزيا والمكسيك أفضل أمثلة على البلدان التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيدا عن النفط، في حين نجحت الشيلي إلى حد ما في تنويع نشاطها بعيدا عن النحاس.

2-1- تجربة ماليزيا: تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة. وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية. وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية. وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:[11]

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، كما استهدفت ماليزيا أيضا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات. والشكل التالي يوضح ذلك:
-

الشكل رقم 01: التنويع الاقتصادي الأفقي والعمودي لماليزيا (1980- 2012).

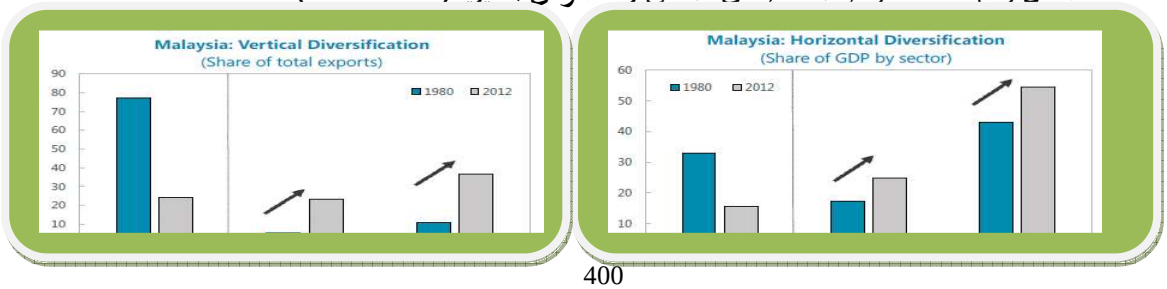

Source : International Monetary Fund, ECONOMIC DIVERSIFICATION IN OIL-EXPORTING ARAB COUNTRIES, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Bahrain April 2016, p 34.

2-2- تجربة المكسيك: تشكل المكسيك مثالا آخر على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة .وعلى غرار ماليزيا، عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الأجور الجذابة في سوق العمل. ولتعزيز بيئة الأعمال، تم إطلاق عدد من الحوافز لتيسير نفاذ الشركات إلى الأسواق من خلال:

- تنفيذ الدولة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية .
- توفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيعها على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب.
- تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية.

وعلى غرار إندونيسيا، طورت المكسيك قطاع صناعات الطيران والفضاء (من خلال خفض تكاليف التشغيل وتطوير البنية التحتية وضمان توفير العمالة الماهرة نسبيا). وربما ما يميز جهود المكسيك في تنويع الصادرات عن غيرها من البلدان المصدرة للسلع الأولية هو المزايا التي تحققت لها من الدخول في اتفاقية تجارة إقليمية - أي انضمامها إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة - التي فتحت أسواقا جديدة أمام صادراتها وساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في قطاع صناعة السيارات.

2- 3- تجربة الإمارات العربية المتحدة: بالنسبة لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، فقد أدت الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة على تخفيض اعتماد الدولة حاليا على النفط، وأصبح يشكل فقط 30% من دخلها القومي، أما النسبة المتبقية فتأتي من قطاعات حيوية أخرى كالتجارة، والخدمات، والعقارات، والسياحة، والصناعات التحويلية، وأهمها صناعة الألمنيوم التي يتوقع أن تصبح الدولة مساهم عالمي بها في الأعوام المقبلة. وقد اعتمدت تجربة دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم التنمية الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي.

ثانيا: أهم الصدمات النفطية، وانعكاسات الصدمة الأخيرة على الاقتصاد الجزائري.

1- أهم الصدمات النفطية:

نركز هنا على الصدمات الخارجية (أهمها الصدمات النفطية بالنسبة للدول المصدرة للنفط)، حيث تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي: **تغير عوائد الصادرات:** إذ تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية وايجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمدا على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، وهذه هي صدمات سلبية بينما حين ترتفع

عوائد الصادرات من تلك صدمات ايجابية نتيجة ارتفاع تلك الإيرادات.

الشكل رقم 02: أهم الصدمات النفطية الايجابية والسلبية خلال الفترة (1970- 2016).

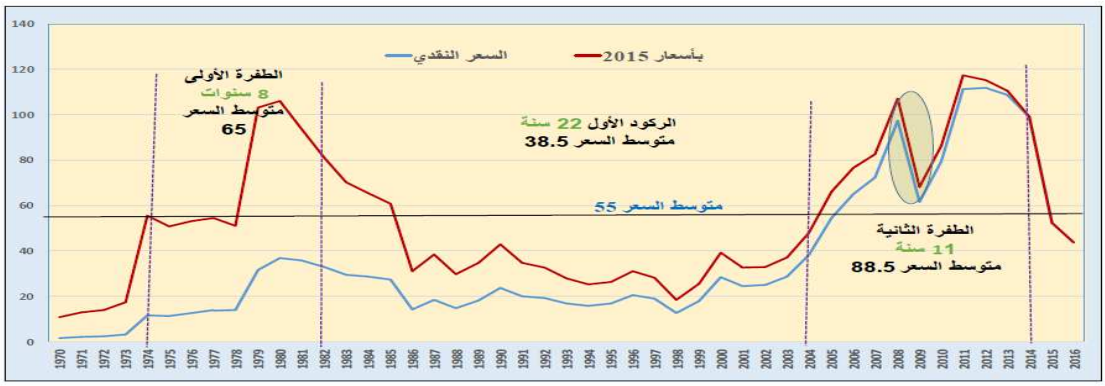

المصدر: ماجد المنيف، معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية، المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، المملكة العربية السعودية، 28 مارس 2017، ص: 2.

بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة مصدرة للنفط. تعتبر الصدمة الأولى والثالثة صدمات موجبة أما الصدمة الثانية والصدمة الحالية فهي صدمات سالبة، انعكاساتها كانت كبيرة على مجمل المؤشرات الافتصادية التي سنتناولها بعد المحددات.

2- محددات أسعار النفط:

تخضع دينامكية أسعار النفط لعدة عوامل رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في تغير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، كالتوازن بين العرض والطلب والوضع الاقتصادي الكلي لاقتصاديات العالم والمتغيرات الجيوسياسية. كما يساهم الدولار الأمريكي في تقلبات الطلب على النفط، حيث انخفاض

سعر الدولار سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. كما يساهم الوضع العام في أسواق المال العالمية بتقلبات أسعار النفط.

منذ النصف الثاني من سنة 2014، انخفضت أسعار النفط بنحو 9% لتسجل 96 دولار للبرميل كمتوسط لسنة 2014، مقارنة بـ 105,9 دولار للبرميل سنة 2013. يرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها تراجع الطلب العالمي على النفط الخام بسبب انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض من النفط، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة إنتاجها من النفط الخام من 7,4 مليون برميل يوميا سنة 2013 إلى 8,6 مليون برميل يوميا سنة 2014. ذلك إلى تنامي ظاهرة النفط الصخري، حيث ارتفع إنتاجها من 3,2 مليون برميل يوميا سنة 2013 إلى 4,2 مليون في 2014 ليصل إلى 4,8 مليون برميل سنة 2015.[12]

وإذا كان التراجع في سعر برميل النفط مدفوعا بزيادة العرض، فسوف يدفع النمو العالمي من خلال قنوات عديدة، ولاسيما من خلال زيادة الدخل الحقيقي لمستهلكي النفط. ومع هذا، إذا كان مدفوعا بانخفاض النشاط الاقتصادي، سيكون تراجع السعر مجرد أحد أعراض ضعف الطلب العالمي. وهناك تحديات تعترض تحديد الصدمات الأساسية الدافعة لهذا التراجع. فالنفط الخام سلعة قابلة للتخزين، وهي بالتالي، أصل حقيقي: فسعره الحالي لا يعتمد على أوضاع العرض والطلب الحالية فحسب، لكنه يعتمد كذلك على توقعات أوضاع السوق المستقبلية. وتعتمد هذه التوقعات بدورها على كثير من العوامل، منها الآفاق الاقتصادية العالمية المحتملة.

وفي دراسة حديثة لـ: Matheson and Stavrev 2014. (مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال " MSCI" لجميع بلدان العالم من (1991 إلى 2015) تحَدد صدمات الطلب والعرض النفطي بافتراض أن صدمة الطلب الموجبة (السالبة) يصاحبها ارتفاع (انخفاض) في أسعار كل من الأسهم والنفط، بينما لصدمة العرض آثار عكسية على أسعار النفط والأسهم :ارتفاع(انخفاض) عرض النفط يخفض (يرفع) أسعار النفط ويرفع (يخفض) أسعار الأسهم. كما في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: محددات أسعار النفط.

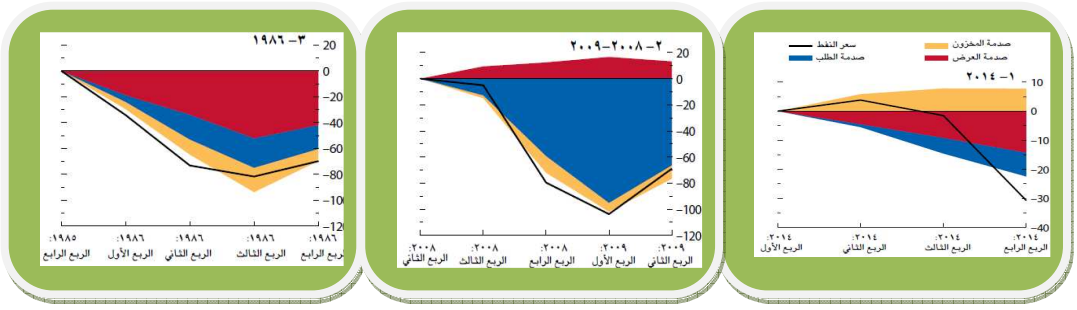

المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واشنطن افريل 2015، ص: 38.

تشير النتائج إلى أن التراجع الحاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014 كان مدفوعا بصدمات العرض والطلب على حد سواء، مع تغير المساهمة النسبية لهذه العوامل بمرور الوقت. وبينما يمكن أن يعزى هبوط أسعار النفط في الفترة بين يوليو ومنتصف أكتوبر 2014 في معظمه إلى ضعف الطلب، كانت زيادة عرض النفط أكبر العوامل المساهمة في الفترة من منتصف أكتوبر 2014 حتى مطلع يناير2015 ، حيث يُعزى إليها نحو 64% من تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة. ويتضح من النظر في الفترات السابقة أن انهيار سعر النفط خلال الأزمة المالية العالمية يرجع في معظمه إلى صدمات الطلب، بينما كان الانهيار في 1986مدفوعا في الغالب بصدمات العرض الموجبة.[13]

3- انعكاسات الصدمة النفطية الأخيرة على الاقتصاد الجزائري:

إن تأثير الصدمات الخارجية على أي اقتصاد يتوقف على مدى انكشاف هذا الاقتصاد لتلك الصدمات عن طريق الروابط المالية والتجارية عبر الحدود وكيفية السماح لأدوات ضبط السياسات المحلية بالعمل. وبمرور الوقت، فإن الأثر التراكمي على النمو المحلي قد يتضخم أو ينخفض مع تحرك السياسات المحلية أكثر لمواجهة الصدمات الخارجية.[14]

وتعد الصدمات التجارية تحديا أعظم في البلدان التي تعتمد على قطاعات التصدير الأكثر تقليدية، كما أدى تحرير حساب رأس المال في بعض المناطق، ولاسيما في أمريكا اللاتينية، إلى تضخيم الصدمات التجارية على نحو كبير وذلك باجتذاب تدفقات رؤوس الأموال المسايرة للظروف الاقتصادية. وقد تجلت الهشاشة التي يمكن أن يولدها ذلك بصورة واضحة في الانعكاس المفاجئ للتحويل الصافي للموارد في أعقاب الأزمة المالية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات.[15] نشير أيضا أن هناك صدمات أكبر بالنسبة لحجم الاقتصاديات التي تتعرض لها البلدان المصدرة للنفط، والتي عادة ماتشكل إيرادات النفط نسبة كبيرة من إيرادات ماليتها العامة. وتستطيع البلدان التي راكمت أرصدة مالية كبيرة في السابق أن تغطي عجز ماليتها العامة من هذه الأرصدة، حتى تتمكن من تطويع الإنفاق

العام على نحو أكثر تدرج. وسيكون السماح بانخفاض كبير في سعر الصرف أهم وسيلة متاحة لتخفيف أثر الصدمة على اقتصادياتها، بالإضافة إلى تعزيز أطرها النقدية لتجنب إمكانية أن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى ارتفاع مزمن في التضخم ومزيد من الانخفاض في سعر الصرف.

3-1- الانعكاس على جانب العائدات النفطية: تعتبر العائدات النفطية المصدر الرئيسي لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر هذا وقد بلغت مساهمة العائدات النفطية من الناتج المحلى ماقيمته 35% في سنة 2012 و 2013 و 27% في سنة 2014، أي ما مقداره 61,1 مليار دولار وبالتالي لم يعد يغطي كل الواردات التي وصلت إلى 69,4 مليار دولار لنفس السنة.[16]

شكل رقم 04: الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط لسنة 2015 .

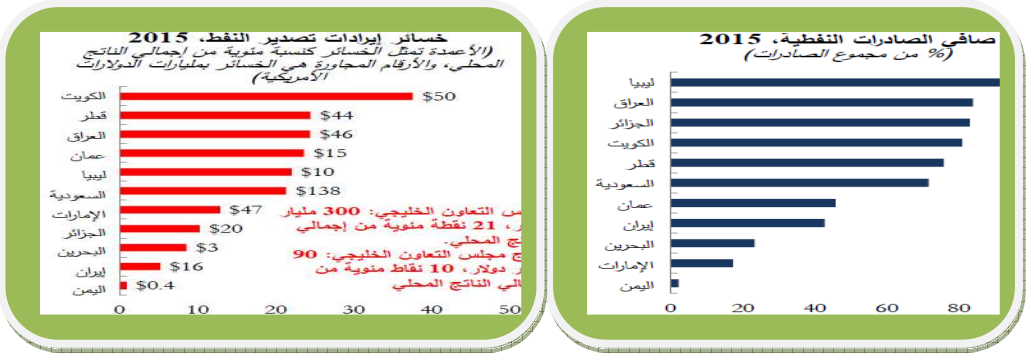

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لدول MENA، سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، يناير 2015، ص: 09.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الجزائر من 4.1% في عام 2014 إلى 2.6% في عام 2015 مع تفاقم مواطن الضعف في المالية العامة والحسابات الخارجية القائمة في الاقتصاد نتيجة انخفاض أسعار النفط.[17]

2-3- الانعكاس على رصيد المالية العامة: نشير أن السياسات المالية يمكن أن تساعد على التقليل من أخطار القطاع المالي وتدعم التنويع الاقتصادي. فالهياكل التنظيمية والاشرافية القوية كفيلة بالحد من المخاطر الناجمة عن القطاع المالي، كما يمكن أن تحمي الاقتصاد من الصدمات المالية من خلال تعزيز نقاط الضعف في النظام المالي.[18]

الشكل رقم 05: أسعار النفط اللازمة لتحقيق توازن المالية العامة (2012- 2015) بالدولار الأمريكي للبرميل.

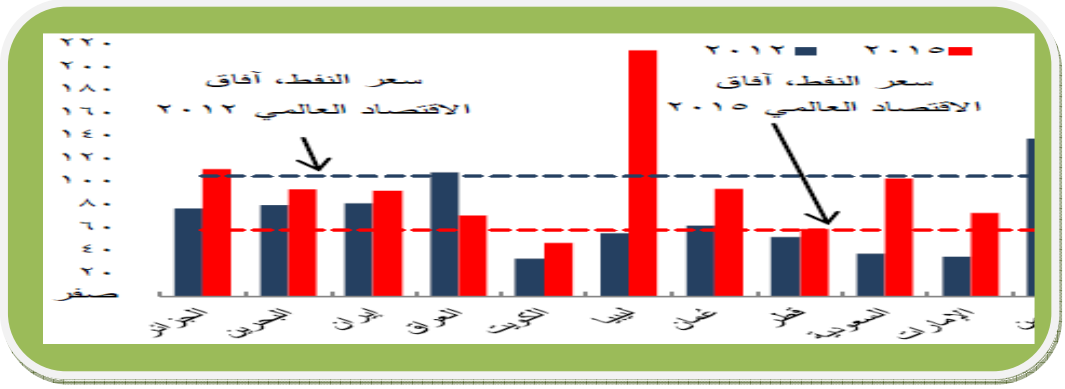

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لدول MENAP، ماي 2015، ص: 05.

وقد بلغ رصيد المالية العامة في الجزائر (-7,4% و -15,1%) من إجمالي الناتج المحلي في سنتي 2014 و 2015 على التوالي.[19]

وإذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سيظل مستمرا، قد تحتاج الجزائر إلى مواءمة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية لضمان حفاظها على استمرارية أوضاع المالية العامة.

سيصل الدعم المباشر للميزانية عام 2016 إلى 12.4 مليار دولار، منه 4.7 لفائدة السكان، و 4.5 للأسرة والمواد الضرورية، و 3.2 بالنسبة للصحة. وسيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3مليار دولار عام 2016؛ وذلك في ميدان الطاقة أساسًا (الوقود، والغاز الطبيعي، والكهرباء). وقد تمكّن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014 و 2015 من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها، ولكن بحلول عام 2016 قد يكون التوازن غير كافٍ، وربّما يتمّ اللجوء إلى احتياطات الصرف.[20] وهناك تدابير مصاحبة يمكن أن تساعد على الحد من التأثير المعاكس لضبط أوضاع المالية العامة على النمو في الاقتصاد غير النفطي وتتضمن تطبيق إصلاحات أعمق لتنويع الاقتصادات بعيدا عن النفط، وذلك بصفة خاصة من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز لزيادة المشروعات الخاصة في قطاعات السلع التجارية، وتوظيف مزيد من المواطنين في القطاع الخاص ويتعين كذلك تعزيز الترتيبات المؤسسية وزيادة الشفافية في التعامل مع التغيرات المدفوعة بسعر النفط والتي تطرأ على إيرادات المالية العامة.

3-3- الانعكاس على رصيد الحساب الجاري: ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بنسبة أكثر من95% برصيد الميزان التجاري، الذي يتأثر بدوره بأسعار المحروقات في السوق العالمية. والشكل التالي يوضح تطور الحساب الجاري في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم 01: تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة (2000- 2016).

السنوات	متوسط 2000-	2012	2013	2014	2015	2016	توقعات

	2011						2017
الحساب الجاري كنسبة من الناتج الإجمالي (%)	14,1	5,9	0,4	-4,5	-17,7	-15,1	-13,7
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	15,7	12,3	0,8	-9,6	-31,0	-25,3	-24,5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000- 2018، الكويت ديسمبر 2016، ص ص: 14- 15.

يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي من خلال الجدول هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات، كما شهد على ذلك التطور المسجل خلال سنة 2009 بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير (حيث انخفض سعر البرميل إلى 62,3 دولار)، ويبدو أكثر وضوحا في سنة 2013 وما بعدها، وهذا في ظرف يتميز باستمرار المنحى التصاعدي للواردات من السلع. حيث تأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة كما تأثرت بأسعارها، وتقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 17,2٪ خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 في حين لم تتقلص أسعارها، خلال نفس الفترة، إلاّ بواقع 7,2٪.[21] ليعرف الحساب الجاري الاتجاه السلبي بداية من 2014 ويستمر في نفس المنحى نتيجة لقوة الصدمة التجارية الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط. أما توقعاته المستقبلية فقد وضحها صندوق النقد الدولي في دراسة أعدها حول الاقتصاد الجزائري وأكد أنها تستمر في نفس الاتجاه السلبي في الأجل القصير والمتوسط. كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: توقعات رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2016- 2021).

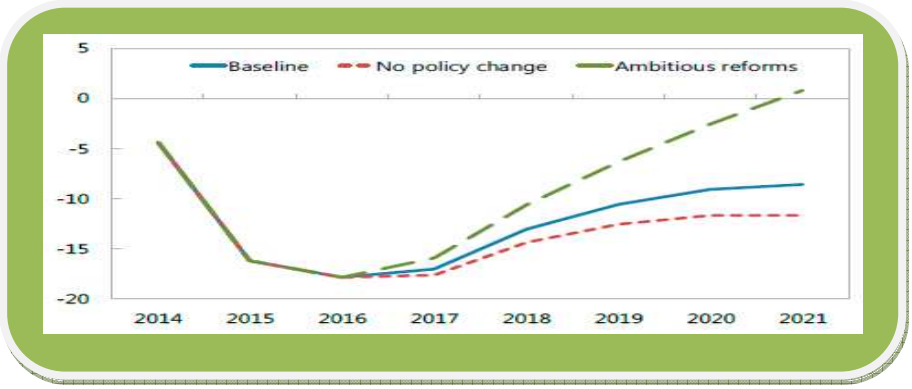

Source: International Monetary Fund, Country Report No. 16/127 ALGERIA, Washington May 2016, p: 34 .

ثالثا: التنمية المتنوعة:

اقترح البنك الدولي في 2014 مسمًى جديدً ا للتنمية، وهو مسمّى" التنمية المتنوعة "في مواجهة التنويع الاقتصادي "الذي أصبح يروّج له في

الدول التي تعتمد اعتمادً ا مفرطا على عوائد الموارد الطبيعية، من نفطٍ وغاز ومعادن، لا سيما مع الانخفاض الكبير في أسعارها، والذي قلّص حجم الناتج القومي وايرادات الخزينة العامة للدول المصدّرة للنفط والغاز.

إذ ترتكز التنمية المتنوعة على مبدأ أنّ تنويع محفظة الأصول الوطنية من شأنه أن يرفع مستوى الأداء الاقتصادي ويحقق تنمية متنوعة وراسخة، وأنّ التنويع الاقتصادي بحدّ ذاته غير كافٍ، ولا يحقق بالضرورة المستويات المنشودة من التقدم الاقتصادي والتنمية.

وانتقد خبراء البنك الدولي طرق قياس التنويع الاقتصادي في مجموعة الدول الأورو - آسيوية، ومنها قياس تنويع الصادرات أي درجة تركّز الصادرات في عددٍ محدود من السلع؛ فمثلًا أنّ 96% من صادرات أذربيجان و70% من صادرات روسيا (وهما غنيتان بالموارد الطبيعية) تتركز في خمس سلع من السلع الأولية الطبيعية. ومع ذلك، يرى التقرير أنّ هذا المقياس قاصر، لأنّ صادرات دولة تفتقر إلى الموارد الطبيعية مثل طاجكستان، تتركز في خمس سلع أيضًا، وتمثّل ما نسبته 76% من إجمالي صادراتها. وبناءً عليه، اعتماد هيكلية الصادرات وتنوعها ليس بالضرورة مؤشرا معبرا عن التنويع الاقتصادي.

وقد بيّنت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة منتظمة بين مؤشر تنوّع الصادرات خلال سبع سنوات (2004- 1997)، وأيّ من مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2004- 2011). بمعنى أنّ تنويع الصادرات لا يؤدي بالضرورة إلى نموّ الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية.[22]

كما أشارت الدراسة إلى طريقةٍ أخرى لقياس التنويع الاقتصادي. وهي قياس مستوى تنويع الإنتاج من خلال مؤشر هيرفنهدال - هيرشمان الذي يقيس درجة تركّ ز الشركات في قطاع الأعمال. بالمقابل، أشارت إلى طريقة جديدة في قياس التنويع أوجدها البنك الدولي عام 2011. وهي طريقة تنويع الأصول(الموجودات)؛ إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أيّ دولة إلى ثلاثة أنواع؛ الطبيعية، والمنتجة، وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غاباتٍ وأراض ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

اختبارا لفرضية العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية من خلال النظر في تجارب عدد من الدول. وقد بدأت الدراسة بحالتي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، واللتين ترافق فيهما التنويع الاقتصادي مقاسًا بتنويع الصادرات مع تحقيق مستويات تنمية عالية، إذ مرّت كلتاهما بمراحل متنوعة من الاعتماد على الموارد الطبيعية في البدايات، ومن ثمّ الاستثمار في التقانة والتعليم ورفع الإنتاجية، وصولًا إلى رفع نسبة السلع المصنعة من إجمالي صادراتهما منذ ستينيات القرن الماضي إلى نحو 60% حاليا. وهذا يدعم فرضية أنّ التنمية الاقتصادية ترافقت مع نوع من التنويع الاقتصادي.

بالمقابل، ليس ضروريًا أن يفترض تحقيق التنمية الاقتصادية أن يكون هيكل الصادرات السلعية منوعًا تنوّعًا واسعًا. والدليل أنّ هيكلي صادرات أستراليا وكندا تركزا حول المواد الطبيعية والسلع والأنشطة المعتمدة عليها، ومع ذلك حققتا مستويات تنمية مرتفعة.

بالخلاصة، تنويع الإنتاج أو تنويع الصادرات ليس بالشرط الضروري ولا الكاف لتحقيق التنمية المتنوعة، وإنما هناك عوامل أخرى أبعد من ذلك، منها الاستثمار المستدام في الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي أو البنى التحتية، وممارسات الاقتصاد الكلي الصحيحة، ووجود إطار مؤسساتي عصري ومرن.

رابعا: واقع مؤشرات التنويع والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1- التنويع المستهدف في الجزائر: يمكن أن نحصر مجالات التنويع الاقتصادي في العناصر التالية:

- زيادة نسبة مساهمة وكفاءة القطاعات غير النفطية وترابطها فيما بينها لخلق فرص عمل ملائمة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية؛
- التنويع داخل كل قطاع لزيادة القيمة المضافة لكل وحدة؛
- تنويع مصادر الإيرادات وخفض الإنفاق الحكومي الجاري وزيادة كفاءته وإنتاجيته؛
- تنويع تركيبة الصادرات ومستواها التقني، وكذا تنويع مصادر الطاقة لاستيعاب الطاقات المتجددة؛

- تفعيل دور قطاع النفط في التنويع :تقوية الروابط الأمامية والخلفية؛
- إعادة هيكلة نظم الحوافز للقطاع الخاص. والانتقال من منهجية للتنمية قائمة حتى الآن على توزيع الريع إلى منهجية قائمة على الابتكار والإنتاج؛
- إعادة تعريف دور الحكومة والقطاع الخاص والعلاقات بينهما؛
- تفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير؛

2- محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: يمكن أن نجمل هذه المحددات في العناصر التالية:[23]

- **الإصلاح الاقتصادي لأجل زيادة النمو وخلق مناصب العمل:** نموذج الجزائر الاقتصادي لازال يقوده القطاع العام مرتكزا على قطاع المحروقات (البترول والغاز) الذي تشوبه البيروقراطية الواسعة الانتشار والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعيق نشاطه. ولأجل التكيف مع انخفاض أسعار المحروقات يتوجب على الدولة فتح المجال للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل أكبر. وقد انتهجت الجزائر مؤخرا سبل تغيير النموذج الاقتصادي نحو هذا المنحى.
- **تحسين بيئة الأعمال:** كتسهيل خلق المشاريع ومنح البنايات بشكل أساسي. ونجد الجزائر احتلت المرتبة 163 في تصنيف بيئة الأعمال لسنة 2016 بعدما احتلت المرتبة 161 سنة 2015، أي بالانزلاق بمرتبتين. لذا على السلطات أن تسعى إلى خلق بيئة مناسبة للعمل والمنافسة وإن كان هذا يستغرق وقت طويل. نشير أن التعديل الدستوري الأخير في الجزائر قد أشار إلى تحسين بيئة الأعمال. والجدول الموالي يوضح موقع الجزائر ضمن هذا المؤشر.
-

الجدول رقم 02: مؤشر بيئة أداء الأعمال في الجزائر لسنة 2015، 2016.

السنوات	الترتيب عالميا	مؤشر بدء المشروع	مؤشر استخراج التراخيص	مؤشر توصيل الكهرباء	مؤشر تسجيل الممتلكات	مؤشر الحصول على الائتمان	مؤشر حماية المستثمر	مؤشر دفع الضرائب	مؤشر التجارة عبر الحدود	مؤشر إنقاذ العقود	مؤشر تسوية حالات الإعسار
2015	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97
2016	163	145	122	130	163	174	174	169	176	106	73

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2015، 2016.

- **الانفتاح التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي:** الانفتاح التجاري يدعم التنويع الاقتصادي من خلال زيادة التنافسية ونقل التقنيات، ويمكن للاندماج التجاري أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، كما يعد أيضًا قناة رئيسية لنقل الصدمات الخارجية للبلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية.[24] بينما نجد الجزائر في الفترة الأخيرة شددت على الواردات لأجل الحد من الصدمة التجارية، لكن هذا قد يخلق ضغوط تضخمية. أما في مجال الاستثمار الأجنبي فيجب إعادة النظر في القاعدة 49/51 التي تعتبر عائقا حقيقيا بالنسبة للأجانب، هذا بالإضافة إلى مواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.
- **الحكم الراشد والشفافية:** صنف البنك الدولي الجزائر في المراتب الأخيرة في هذا الشأن، فالفساد وانعدام الشفافية تعتبر عقبة أساسية في وجه التنوع والنمو الاقتصادي.
- **إصلاح وتطوير سوق رأس المال:** حيث صنفت الجزائر في المرتبة 174 من أصل 189 دولة فيما يخص سهولة الحصول على الائتمان، وهو مايوصي بتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي. وإن كان مراكمة احتياطيات النقد الأجنبي، وخفض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين إدارة الديون بوجه خاص، تعتبر استراتيجيات فعالة لحماية الاقتصاد من تذبذب تدفقات رؤوس الأموال ومن الصدمات المالية الدولية.

3- مؤشر التنوع والتركز السلعي في الجزائر: نعرف في البداية بهذه المؤشرات ثم نرصد واقعها في الجزائر. كما يلي:[25]

3-1- مؤشر التنوع "Diversification Index": يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

3-2- مؤشر التركز "Concentration Index": يعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات على الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. تتراوح قيمة هذا المؤشر مابين الصفر والواحد، وتشير

القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات، فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر. ويحسب بالطريقة التالية:[26]

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n}(\frac{x_{ij}}{X_i})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن: Hi: قيمة مؤشر التركز السلعي للمنتج i.

Xij: قيمة الصادرات أو الواردات في البلد j للمنتج i.

N: العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية خلال الفترة المدروسة.

3-3- مؤشر كفاءة التجارة "Trade Performance Index": وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات والحصة السوقية وتنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. يؤدي احتساب هذا المؤشر إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذا ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك بالنسبة لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

الجدول رقم 03: مؤشر التنوع والتركز الاقتصادي في الجزائر.

السنوات	1980	1990	1995	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر التنوع	-	-	0,817	0,851	0,804	0,587	0,788	0,724	0,724	0,733	0,743
مؤشر التركز	0,820	0,567	0,530	0,519	0,606	0,587	0,523	0,538	0,540	0,541	0,490

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبو ضبي 2013، ص: 173.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ضبي 2015، ص: 202.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ضبي2016، ص: 232.
- حسان خضر، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت أفريل 2005، ص: 22.
- *UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 2006, 2008, online data2009, 2007*

تشير الإحصائيات المبينة في الجدول والخاصة بكل من مؤشر التنوع والتركز في الجزائر أن صادراتها لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني قيمة المؤشر. أما فيما يتعلق بمؤشر التركز السلعي، قد عرف تزايد منذ سنة 2010 حتى 2013 مما يعني وجود تركز سلعي في صادرات الجزائر.

هكذا يبدوا أنّ مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل الآثار المرجوة، رغم التدابير المتخذة من قبل السلطات ومجلس النقد والقرض في بنك الجزائر في 2011، وأنّ ما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات. على وجه الخصوص، إنّ الحصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايدا قويّا بين 2010 (14,5 ٪) و 2013 (19,1٪).[27]

4- مؤشرات النمو والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم 04: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2013).

الوحدة: (%)

القطاعات السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	باقي القطاعات	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
2001	36,7	10,5	8,0	9,1	23,5	12,0	2,6
2002	35,7	10,1	8,1	9,9	24,2	12,0	4,7
2003	38,6	10,6	7,3	9,2	22,9	11,4	6,9
2004	40,7	10,2	6,8	8,9	22,9	10,6	5,3
2005	47,4	8,2	5,9	8,0	21,5	8,9	5,1
2006	48,4	8,0	5,6	8,4	21,2	8,4	2,0
2007	46,3	8,0	5,4	9,3	21,9	9,0	3,0
2008	47,9	7,0	5,0	9,2	20,6	10,3	2,4
2009	33,5	10,0	6,2	11,8	25,6	12,9	2,4
2010	37,0	9,0	5,5	11,1	23,3	14,1	3,3
2011	38,3	8,6	4,9	9,8	21,1	17,3	2,4
2012	32,9	9,0	4,6	9,3	37	7,1	3,3
2013	29,9	9,3	6,7	9,8	-	-	2,8
2014	27,1	10,6	5,0	10,8	41,5	5,0	3,8

المصدر:

- منير خالد براح، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011 ، الديوان الوطني للإحصائيات، 2011
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص ص: 26- 31.

- Bank of Algeria, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, RAPPORT 2014, Juillet 2015, p 150.
- Bank of Algeria, bulletin statistique trimestriel, septembre 2013, p.26.
- Algeria :statiscal appendix ,imf country report, 2007, 2011,2014
- Ministère de finance, direction de recueil des informations, 2013.

حسب البنك الدولي فإن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه 10% من الناتج الداخلي الخام وتشكل الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات.[28]

من خلال الجدول أعلاه، يمكن التأكيد أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعرف تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، حيث يتأثر بالتغيرات التي تحدث فيه بالإيجاب أو بالسلب، مع دخول مصادر أخرى لهذا النمو وبخاصة الخدمات والفلاحة والأشغال العمومية وتمثل هذه الأخيرة أهم خاصية للنمو في الجزائر في الوقت الراهن. كما يمكن ملاحظة مايلي:

- **نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا**: في المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية 3,53% وهو نمو

ضعيف نسبيا كونه يتأثر بالنمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة شديد التقلب. فهو رهينة لتغيرات خارجية غير متحكم فيها، يتبعه قطاع الخدمات بنسبة مساهمة متوسطة تقدر ب 32,05% وهي نسبة عالية، حيث عرف هذا القطاع تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات، ويمكن تفسير هذا بحجم الاستثمارات الهائلة التي استفاد منها القطاع خاصة في مجال الاتصال والهاتف النقال، المجال الذي يشهد اكتساحا حقيقي لرأس المال المحلي والأجنبي نتيجة لتوفر مناخ أعمال ملائم، عمل على منح الثقة باتجاه تحقيق القيمة المضافة وبالنتيجة مساهم أكبر في متغير النمو. أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، فقد شهد حركية كبيرة وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي محترمة حيث بلغت في المتوسط 10,15% وكان سبب ذلك ارتفاع حجم الاستثمار العمومي الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج السكن.

أما قطاع الفلاحة فقدرت مساهمته بـ 9,45% وهي نسبة متواضعة، إذا ما قارناها بالإمكانيات المتاحة للقطاع في إطار برامج التنمية، وكذا عمليات الاستصلاح التي استفاد منها، مع التأكيد أن نمو هذا القطاع يبقى مرتبطا بدرجة عالية بالظروف المناخية، جاعلا مساهمته في النمو الإجمالي غير منتظمة. أما القطاع الصناعي والذي يهيمن عليه بشكل شبه كلي القطاع الخاص، تبقى مساهمته هي الأضعف، حيث لا يشكل

سوى 6,24% من النتاج المحلي خلال نفس الفترة، هذا رغم التخصيصات التي استفاد منها قطاع الصناعة العمومية.

- **نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه غير صلب:** يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كان شبه مطرد

خلال هذه الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا ولا شك أن برامج التنمية الاقتصادية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، ويمكن القول أنها أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وقطاع الخدمات، فالتحسن الكبير في نتائج هذه القطاعات يرجع بالدرجة الأولى إلى استفادتها من أغلفة مالية معتبرة في إطار الورشات الكبرى التي تم إطلاقها كبناء أكثر من مليوني وحدة سكنية وإنجاز الطريق السيار، والسكة الحديدية... ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشاً ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه خلال الفترة المتوسطة في حدود 6,06% وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني.

- **التركيب الهيكلي للصادرات:** بلغت صادرات الجزائر الإجمالية خلال فترة 2001- 2013 حوالي 648 مليار دولار.

وتتشكل من مصادر غير متجددة ومحدودة التنوع، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 2,4 مليار دولار، والتركيب السلعي تشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى الخطورة على الأمن القومي والاقتصادي للبلاد، فقد بلغت درجة التركيب القيمي خلال فترة البرامج التنموية إلى غاية 2013 حوالي 4% وهذا ما يدل على ضعف تأثير البرامج على تنويع صادرات البلاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ولم تتجاوز نسبة الصادرات خارج المحروقات 3% وهذا ما يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي مرحلة التفكيك الجمركي.

يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، فلا يكفي أن يحصل تغيير بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية في التنويع الاقتصادي. ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملحوظا بقدر مايكون الاقتصاد قد تمكن من

تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الخارجية. إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، يعني أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية. لذلك تبرز أهمية التنويع بالصادرات مع التنويع بالنشاطات الإنتاجية.

الاستنتاجات والتوصيات:

- تتجسد مظاهر الداء الهولندي في ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض الإنتاجية، وانتشار السلوك الريعي، والاعتماد المفرط على الدولة في تقديم الخدمات والسلع المدعومة. وذلك مقابل ما يطرح بكثرة في أدبيات التنمية حول أنّ التنويع الاقتصادي كفيل بالحدّ من مظاهر لعنة الوفرة. وهنا، تأتي أهمية تبنّي سياسات التنويع الاقتصادي، لتمكين الدول المصدّرة للنفط والغاز ومنها الجزائر من مواجهة تداعيات تقلبات أسعاره النفط على اقتصادها المحلي.
- إن تعزيز دور الطلب الداخلي كمحرك للنمو هو أمر من شأنه أن يزيد قدرة الجزائر على تحمل الصدمات الخارجية التي تنتشر من خلال الصلات التجارية. ومن شأن ذلك أن يساعد في تعزيز فرص الاستثمار الداخلي، كما من شأنه أن يعزز التنويع في النشاطات الداخلية ويزيد القدرة على تحمل الصدمات التي تصيب قطاعات محددة. كما أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية العميقة التي تسعى إلى خلق بيئة أعمال مناسبة لجلب المستثمرين المحليين والأجانب، تعد الشروط الأساسية للتنويع الاقتصادي بهدف توفير فرص العمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي واستدامتها.
- تظهر الجزائر حاليا في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه في العقود السابقة فيما يتعلق بتحمل الصدمات التي تنشأ في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال، حيث كانت مراكمة احتياطيات النقد الأجنبي، وخفض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين إدارة الديون، بوجه خاص، استراتيجيات فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من تذبذب تدفقات رؤوس الأموال ومن الصدمات الخارجية. لكن مع التراجع الحاد والمستمر لهذه الاحتياطات قد تفقد هذه الأداة في مواجهة الصدمات، خاصة إذا تم اللجوء إلى الاحتياطات لتغطية عجز الميزانية بعد نفاذ صندوق ضبط الإيرادات.

التوصيات:

- بما أن النظام المالي الدولي لا يزال معرضا لعدم الاستقرار ويتجه نحو مسايرة التقلبات الدورية، فيجب تطبيق سياسات للحد من التعرض للصدمات المالية الخارجية والتخفيف من أثرها المحلي. وتشمل هذه السياسات تجميع احتياطيات من العملات الأجنبية، وتقليص نسبة الدين الخارجي إلى الناتج

المحلي الإجمالي، وإدارة التدفقات المالية، وتطوير الأسواق المحلية للدين، وتوسيع قاعدة المستثمرين. بيد أن من شأن الترتيبات المتعددة الأطراف والقواعد التنظيمية المالية المنسقة دوليا أن تسهم إسهاما كبيرا في منع الصدمات المالية.

- التنويع الاقتصادي يعني توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام. لذا يتعين على الجزائر الاستمرار في الإصلاحات، بالتزامن مع ضبط أوضاع المالية العامة، للتحول عن نماذج النمو المستخدمة في الماضي والمدفوعة بالإنفاق الحكومي القائم على المحروقات بزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص غير النفطي. ويتمثل تحدي تنويع النشاط الاقتصادي بالجزائر في تمكين القطاع الخاص من أن يصبح قاطرة للنمو ويمارس أنشطة متنوعة وذات تنافسية دولية سيساعد في الحفاظ على النمو الاقتصادي، مع تشجيع خلق فرص العمل في هذا القطاع.
- لا تزال الجزائر معرضة للصدمات السلبية الناشئة عن التجارة الدولية، وآفاق المدى المتوسط أضعف من أن تؤدي إلى تحسين العمالة، وتعزيز النمو المستدام، وهناك حاجة ماسة لإجراء إصلاحات هيكلية عميقة.
- نموذج النمو الحالي القائم على التوسع في الإنفاق الحكومي غير قابل للاستمرار، خاصة مع تآكل الاحتياطيات الوقائية التي ساهمت في التكيف مع تقلب أسعار النفط. لذا فالجزائر بحاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها إدارة كفؤة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة (مادية، وبشرية، واجتماعية)، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

قائمة المراجع:

1- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن العدد الحادي والثلاثون، العراق 2014، ص: 57.

2- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 16 -17 فيفري 2014، ص ص: 5-8.

-3 *Koren, M. and Tenreyro,S. 2007. "Volatility and Development". Quarterly Journal of Economics, Vol.122.no.1.*

-4 *United Nations, Economic Diversification in Africa A Review of Selected Countries, Office of the Special Adviser on Africa 2011, p 14.*

-5 صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ماي 2014، ص ص: 5- 6.

-6 ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص ص: 01- 02.

-7 *United Nations publication, Economic Diversification in Asian Landlocked Developing Countries: Prospects and Challenges, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific 2014, P 9.*

-8 *Chris Papageorgiou and Nikola Spatafora, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, WP INTERNATIONAL MONETARY FUND, December 14, 2012, p 5.*

-9 *United Nations publication, Economic Diversification in Asian Landlocked Developing Countries: Prospects and Challenges, op- cit, P 9.*

-10 أسامة نجوم، تقرير البنك الدولي 2014: التنمية المتنوعة والحصول على أقصى مايمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو آسيوية، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نوفمبر 2015، ص: 4.

-11 أمجد حجازي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص ص: 71- 72.

-12 جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي يوليو 2015، ص ص: 20- 21.

-13 صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نمو غير متوازن عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واشنطن أفريل 2015، ص: 38.

-14 صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفريل 2015، ص: 06.

15- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2008، نيويورك 2008، ص ص: 05- 06.

16- عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري ، ندوة " تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2016، ص: 131.

17- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفريل 2015، ص: 63.

18- *International Monetary Fund, ECONOMIC DIVERSIFICATION IN OIL-EXPORTING ARAB COUNTRIES, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Bahrain April 2016, p 22.*

19- صندوق النقد الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص: 11.

20- عبد المجيد عطار، مرجع سابق، ص: 127.

21- أسامة نجوم، مرجع سابق، ص: 6.

22- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 59.

23- *International Monetary Fund, Country Report No. 16/127 ALGERIA, Washington May 2016, pp: 16- 19.*

24- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية، جنيف 16 – 17 أفريل 2013، ص: 10.

25- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبو ضبي 2015، ص ص: 172- 173.

26- عبد الحسين وادي العطية، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد السادس، عمان ديسمبر 1987، ص: 99.

27- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 65.

28- *Gobind nankani , Devlopment problems of mineral exporting countries, world bank working papers N° 354. Washington DC, 1979, p. 2. staff*